

كلية الحقوق - جامعة طنطا

المؤتمر العلمى الثانى

القانون والاستثمار

(29 - 30 أبريل 2015)

دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر

لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة

الدكتور

صلاح زين الدين

Dr. rer. pol. FU Berlin

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والتشريعات المالية

كلية الحقوق - جامعة طنطا

دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر

لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة

تقديم

المبحث الأول: دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تنمية الاقتصاد المصرى:

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر ومشكلاته فى مصر

المطلب الثانى: مدى قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر

المبحث الثانى: سبل تحسين مناخ الاستثمار فى مصر:

المطلب الأول: العقبات التى تواجه الاستثمار المباشر فى مصر وكيفية مواجهتها

المطلب الثانى: تأثير قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 ومؤتمر دعم الاقتصاد

المصرى فى شرم الشيخ فى مارس 2015 على مناخ الاستثمار

المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الألمانية المباشرة فى مصر:

المطلب الأول: تحليل الاستثمارات الألمانية وآثارها على الاقتصاد المصرى

المطلب الثانى: التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى بعد ثورة 25 يناير

المبحث الرابع: العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا وتأثيرها على الاستثمار المباشر:

المطلب الأول: تطور العلاقات الثنائية بين مصر وألمانيا

المطلب الثانى: تقويم آثار الاستثمارات الألمانية المباشرة فى مصر

خاتمة

المراجع

دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة

تقديم:

استقرت الأدبيات الحديثة للتنمية الاقتصادية على أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور ايجابى فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، وذلك لسد فجوة المدخرات والاستثمار وفجوة التجارة الخارجية. وقد أدرك صانعو السياسة الاقتصادية فى مصر مدى أهمية وضرورة تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد المصرى فى ظروف اقتصادية وجيوستراتيجية معقدة تمثل منعطف تاريخى، تتكالب فيه تهديدات من قوى خارجية وداخلية بهدف تقويض الدولة المصرية، والغاء الدور الحضارى لمصر، الذى يمثل القوة الناعمة التى تحفظ الأمن والسلام والاستقرار على كافة المستويات الوطنية والاقليمية.

وفى مصر هناك توجهات حكومية لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع اقبال الاستثمارات الأجنبية، ولأجل ذلك تبذل جهود مخصصة لترتيب البنية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، واتخاذ خطوات جادة وحاسمة لتحسين المؤشرات الاقتصادية من رفع لمعدلات النمو والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض عجز الموازنة ومعدلات الفقر والبطالة والتضخم عن طريق اتباع استراتيجية تنمية مستدامة.

موضوع هذا البحث دراسة لدور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة بصفة خاصة. وترجع أهمية البحث الى أن ألمانيا تعد الشريك التجارى والاقتصادى الأول لمصر ضمن منظومة دول الاتحاد الأوربى. وهناك تاريخ طويل للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين يشجع على زيادة الاستثمارات الألمانية فى مصر لو توفر مناخ جيد للاستثمار فى مصر.

تتكون الدراسة من أربعة مباحث:

فى المبحف الأول نقدم دراسة لءور الاسفءمار الاءنبى المباشرف فى ففمفة الاقفءاء المصرف؁ ففء فشر فشر ففمفة الاسفءمار الاءنبى المباشرف ومشكلافة فى مصر؁ وفنرفس مءى قءرة الاقفءاء المصرف على فءب الاسفءمار الاءنبى المباشرف.

المبحف الفانى فعرفس سبل فءسفن مناخ الاسفءمار فى مصر؁ وءلك بءراسة العقباء الفى فواءه الاسفءمار المباشرف فى مصر وكففة موافءها؁ والاشارة الى فآففر قانون الاسفءمار الفءفء لسنة 2015 ومؤفمر ءعم الاقفءاء المصرف فى شرفم الشفء فى مارس 2015 على مناخ الاسفءمار.

المبحف الفالف ففءاول فطور الاسفءمار الاءمانية المباشرة فى مصر؁ فنقوم بفءلفل الاسفءمار الاءمانية وآثارها على الاقفءاء المصرف؁ ونعرفس لآهم الفءءفاء الفى فواءه الاقفءاء المصرف بعء فورة 25 ففنافر.

أما المبحف الرابع فففءاول بالفعرض والفءلفل العلاقات الاقفءاءفة بفن مصر وألمانيا وفآففرها على الاسفءمار المباشرف؁ فنءرفس فطور العلاقات الفئائفة بفن مصر وألمانيا؁ فم فقوفم آثار الاسفءمار الاءمانية المباشرة فى مصر.

المبحث الأول

دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى تنمية الاقتصاد المصرى

فى هذا المبحث نقدم دراسة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر فى تنمية الاقتصاد المصرى، حيث نشرح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومشكلاته فى مصر، وندرس مدى قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومشكلاته فى مصر:

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:¹

(أ) تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، ونحن نفضل لموضوع بحثنا التركيز على تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً من خلال المعرفة الفنية والإدارية وبما يملكه من رأس المال النقدي، وقد يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو مؤسسة أو فرعاً لإحدى الشركات.

(ب) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر هي:

1 أنظر:

صلاح زين الدين: تأثير العولمة وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية، فى: المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة: "التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربى"، القاهرة 26 - 27 مارس 2002. ص 20.

Oppenländer, K. H. , und Gerstenberger, W. : Direktinvestitionen als Ausdruck zunehmender Internationalisierung der Märkte. IFO Schnelldienst, Jg. 45, Nr. 10, S. 3-11. 1992. P.12.

(1) الاستثمار الخاص: ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

(2) الاستثمار الثنائي أو المشروعات المشتركة Joint Venture:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.

وتعد الاستثمارات الألمانية في مصر في عقد الستينيات مثلا ناجحا للمشروعات المشتركة Joint Venture بين شريك أجنبي وشريك محلي، حيث وفرت المشروعات الألمانية المشتركة في صناعات الأدوية والكيمواويات التكنولوجية المتقدمة Hi Technology وتدريب العمالة الفنية الماهرة، وسداد أقساط انشاء المشروع من ناتج صادراته بعد التشغيل. ويعد قطاع صناعات الأدوية والكيمواويات في مصر منذ ذلك الحين من أكثر القطاعات الصناعية تقدما في مصر والشرق الأوسط.

(3) الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations:

قد تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

ثانياً: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:¹

تعتبر حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة ما هي إلا تجسيد واضح لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي Divition of International Labour، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية من رأس مال وتكنولوجيا مع العناصر الوفيرة في هذه الدول من موارد طبيعية وعمالة، الأمر الذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم. وتتمثل منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تراكم رأسمالي وتقدم تكنولوجي وتطوير في الهياكل الإنتاجية، وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، ويستند مؤيدو هذا الرأي على الحجج التالية:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتساعد في سد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية هي:

أ- سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة.

ب- سد الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الإدارية والتسويقية، فقد تمكنت بعض الدول النامية من إقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية، مثل مشروعات البتروكيماويات في السعودية والكويت والإمارات وقطر وإيران وليبيا والجزائر ومصر، وأيضاً تصميم وتنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية المتقدمة مثل شبكات الكهرباء ومحطات تحليه المياه والطرق والجسور والموانئ والمطارات.

ج - سد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام، واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

د- سد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فحصول الضرائب من نشاط هذه المشروعات يمكن أن تساهم في سد فجوة الإيرادات العامة بشكل مباشر، كذلك فإن علاقات الدفع الخلفية والأمامية قد تؤدي إلى

1 أنظر:

T. Eddison/A. Heshmati: The New Global Determinance of FDI Flows to Development Countries, United Nations University, 2009. P.3.

Uhlig, Ch. Lange, M. : Internationale Produktions-Kooperation im Vordere Orient. Joint Ventures and andere Unternehmerischer Zusammenarbeit, Bochum 1984. S.26.

انتعاش النشاط الاقتصادي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حصيلة الضرائب المدفوعة للدولة مقابل الزيادة في أرباح ودخل المشروعات الاستثمارية.

(2) يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية Externalities والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية Social Benefits للدولة المضيفة ومن أمثلة ذلك مايلي:

أ) قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلي زيادة رأس المال الاجتماعي Social Capital من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلي مشروعه، وتوصيل ومد لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء 000 إلخ0

ب) قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلي تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها أو مايسمى الصناعات المغذية.

ج) يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلي توسيع السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.

د) يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية Forward & Backward Linkages مع المشرع الأجنبي، حسب نظرية شينرى H. Chenry في هذا المجال.

هـ) قد تؤدي مشروعات الاستثمار الاجنبي إلي تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين أجورهم. كما تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة " استنزاف العقول البشرية " حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلاً من الهجرة إلي الخارج0

(3) الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي علي ميزان المدفوعات:

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلي توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات للدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضاً للتصدير، ولاشك ان زيادة الصادرات سوف تساهم في تقليل العجز في الميزان التجارى بما يعكس ايجابيا بالتالى على ميزان المدفوعات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية، فهو يدر عائداً بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل عبئاً علي ميزان المدفوعات0 كذلك تستطيع الدول المضيفة للاستثمار منح المستثمرين

الأجانب حوافز لإعادة استثمار أرباحهم المحققة بدلاً من تحويلها إلي الخارج ولا يكون هذا الخيار مطروحاً عندما يكون التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين.

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري:¹

ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد المصري إلى عدة أسباب أهمها انخفاض معدل الادخار المحلي مقارنة بحجم الاستثمار اللازم تمويله لعمليات التنمية، كذلك تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لمصر باعتباره بديل للقروض والمنح والمعونات الخارجية، أيضاً تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر باعتباره محرك أساسي لنجاح عملية التصدير وذلك لضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري داخليا وخارجيا⁰

وندرس هذه العوامل فيما يلي:

(أ) تراجع معدلات الادخار المحلية بالنسبة لحجم الاستثمارات اللازم تمويله:

تعانى ومصر مثل معظم الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار المحلية والذي يرجع إلى انخفاض مستويات الدخل التي ينتج عنها انخفاض الادخار الفردي المكون الاساسى للادخار القومي، ولكنه ليس الوحيد حيث يوجد الادخار الحكومي وادخار قطاع الاعمال. وبالرغم من أن الدخل ليس هو المحدد الوحيد لحجم المدخرات إلا أن المحددات الأخرى عملت أيضاً على تراجع معدلات الادخار. فالثروة وسعر الفائدة يمثلان بجانب الدخل المحددات الداخلية للادخار، ومما لاشك فيه أن هذان المحددان أيضاً يؤديان إلى انخفاض حجم المدخرات الإجمالية المحلية⁰

أما المحددات غير الداخلية للادخار والمتمثلة في معدل التضخم وحصيلة الضرائب وحصيلة الصادرات والتمويل الخارجي والعوامل السكانية بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والسياسية، فقد عملت أيضاً على

¹ أنظر:

صلاح زين الدين: دراسات فى العلاقات الدولية، النظرية والتطبيق، القاهرة 2012. ص 11.

صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى عصر التكنولوجيا، دار النيل، المنصورة 2009. ص 22.

Heidemann, S. : Deutsche Direktinvestitionen in Aegypten, in: Bulletin of German-Arab Chamber of Commerce, Winter 1988, Vol. 37. No. 37. S.19.

انخفاض معدلات الادخار. ولكن يمكن القول أن المحددات الدخلية هي أهم محددات الادخار على الإطلاق ومن أهمها الدخل حيث يؤثر بدرجة كبيرة وبشكل ايجابي على الادخار، أما المحددات غير الدخلية فتتأثر آثاراً أقل أهمية وفي اتجاهات مختلفة⁰

وعلى الرغم من تعدد قنوات تعبئة المدخرات المحلية إلا أن حجم الاستثمارات المطلوب تمويلها يفوق تلك المدخرات التي يتم تجميعها من القنوات المختلفة مما يوجد فجوة دائمة بين الادخار والاستثمار. وهناك فجوة دائمة بين الادخار والاستثمار تزيد وتقلص من سنة إلى أخرى إلا أنها موجودة في بصفة دائمة، وهذا يعنى أن الاقتصاد المصري في حاجة دائمة لمصادر تمويل خارجية لتغطية العجز في المدخرات المحلية واللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية⁰ وهذا ما جعل هناك أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة آمنة من وسائل التمويل الخارجية⁰

(ب) تراجع حجم الصادرات المصرية:

إن احد الحجج التي استند إليها الراى المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر، هو انه يؤدي إلى تنمية الصادرات وزيادة القدرة التنافسية⁰ وهذه الحجة هي في الحقيقة سبب رئيسي من الأسباب التي تجعل للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى للاقتصاديات النامية بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة⁰

المطلب الثاني: مدى قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

من الضروري تقييم دور الاقتصاد المصري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لدفع عجلة التنمية، وذلك من خلال دراسة المؤشرات المختلفة والخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف على ترتيب مصر في كل منها على حدي وكذلك ترتيب بعض الدول العربية المجاورة بغرض التعرف على ما إذا كانت مصر قادرة أو غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمثلتها من الدول المجاورة. والجدير بالذكر أن هذه المؤشرات استرشادية ولا تتمتع بالدقة المطلقة.

وفيما يلي سوف نعرض المؤشرات الست التي تقيس قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،¹ وذلك من حيث تعريف كل مؤشر والغرض منه وكيفية حسابه وترتيب الدول فيه:

1 أنظر:

المؤشر الأول: مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع (122) مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية ويتكون من مؤشرين فرعيين:

الأول: - مؤشر النمو للتنافسية:

ويستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية، هي كما يلي:

1. مؤشر التكنولوجيا

2. مؤشر المؤسسات العامة

3. مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية

الثاني: مؤشر الأعمال للتنافسية: ويستند إلى مسوحات تقيس مدى تعقيدات الممارسات العلمية والاستراتيجيات التي تتبعها الشركات المحلية وطبيعة بيئة الأعمال الاقتصادية الجزئية التي تتنافس فيها الشركات المحلية" وقد أشتمل المؤشر الأول "النمو للتنافسية" على (117) دولة منها (9) دول عربية وذلك سنة 2005 احتلت مصر الترتيب رقم (53) من اجمالى 117 دولة0 كما احتلت الترتيب رقم (62) من اجمالى (104) دولة سنة 2004. ولا يتضح أهمية هذا الرقم في الترتيب إلا إذا تم مقارنته ببعض الدول العربية الأخرى ليبدل على مدى تقدم أو تأخر مصر طبقاً لهذا المؤشر. ويتضح أن مصر احتلت ترتيب متأخر طبقاً لهذا المؤشر مقارنة بالإمارات والأردن والمغرب والبحرين أى أن هذه الدول أفضل من مصر طبقاً لهذا المؤشر في حين جاءت الجزائر في ترتيب متأخر بالنسبة لمصر.

المؤشر الثاني: الأعمال التنافسية:

فقد احتلت مصر فيه الترتيب رقم (71) من اجمالى (116) دولة منها (7) دول عربية في سنة 2005 مقابل الترتيب رقم (66) من اجمالى (103) دولة سنة 2004. ويتضح أن مصر احتلت ترتيب متأخر طبقاً لهذا

المؤشر مقارنة بالإمارات والأردن والمغرب والبحرين، واحتلت ترتيب متأخر عن الجزائر مما يعني أن كل من الإمارات والأردن والمغرب والبحرين أفضل من مصر طبقا لهذا المؤشر ايضا.

المؤشر الثالث: مؤشر القدرة على الإبداع:

صدر هذا المؤشر للمرة الأولى سنة 2005 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) UNCTAD ويتكون هذا المؤشر المركب من مؤشرين فرعيين بأوزان متساوية:

الأول: مؤشر الأنشطة التكنولوجية:

ويقوم بقياس الأنشطة الإبداعية استنادا إلى ثلاث عناصر تضم الإنفاق على البحوث والتطوير وعدد براءات الاختراعات المسجلة وعدد المطبوعات العلمية المنشورة

الثاني: مؤشر رأس المال البشري:

ويقوم بقياس مدى توافر المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى ثلاث عناصر تضم نسبة الأمية ونسبة المسجلين في المرحلة الثانوية ونسبة المسجلين في التعليم العالي

وقد غطى مؤشر القدرة على الإبداع (117) دولة منها (16) دولة عربية سنة 2005 احتلت مصر الترتيب رقم (56) بعد أن كانت تحتل الترتيب رقم (61) في هذا المؤشر سنة 1995 من اجمالى (17) دولة. وجرى ترتيب مصر ومجموعة من الدول العربية طبقا لمؤشر القدرة على الإبداع وذلك عامي 1995 - 2005. ومصر احتلت طبقا لهذا المؤشر ترتيب متقدم مقارنة بالإمارات والمغرب والبحرين والجزائر باستثناء الأردن التي سبقتها في الترتيب وذلك خلال سنة 2005 أما في سنة 1995 فقد احتلت مصر ترتيبا متقدما عن كل من الإمارات والأردن والمغرب والجزائر باستثناء البحرين التي تقدمت عليها طبقا لهذا المؤشر

وقد صنفت الدول العربية بحسب قدراتها الإبداعية طبقا لهذا المؤشر إلى:

- دول ذات قدرات إبداعية متوسطة، وجاءت فيها مصر والأردن والإمارات والبحرين.
- دول ذات قدرات إبداعية ضعيفة، وجاءت فيها الجزائر والمغرب.

المؤشر الرابع: مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال:

يصدر هذا المؤشر عن معهد ميلكن الامريكى، ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال حيث يعد توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الاعمال ويفيد المؤشر في

إلقاء الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون سهولة الحصول على مصادر التمويل

ويتكون هذا المؤشر من سبعة عناصر فرعية اختيرت على أساس أهميتها في مجال توافر التمويل للأنشطة الاقتصادية وهي:

1. البيئة الاقتصادية الكلية
2. المؤسسات الاقتصادية
3. المؤسسات المالية والمصرفية
4. أسواق الاسهم
5. أسواق السندات
6. توافر المصادر البديلة لرأس المال
7. سهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي

وقد تم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة والتي تتراوح ما بين صفر إلى 10 درجات، إلا أن اصغر قيمة يمكن تسجيلها هي (0.5) وليست صفر لاعتبارات محاسبية. وقد ضم هذا المؤشر (121) دولة عربية سنة 2005 مقابل (88) دولة سنة 2004، وقد احتلت مصر الترتيب لرقم (92) من اجمالى (121) دولة سنة 2005 مقابل الترتيب رقم (89) من اجمالى (88) دولة سنة 2004. ومصر احتلت ترتيبا متأخرا عن كل الدول العربية الداخلة في المقارنة طبقا لهذا المؤشر وذلك في عامي 2004 - 2005

المؤشر الخامس: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" وصحيفة "ول ستريت" سنويا ويوضح هذا المؤشر مستويات الحرية الاقتصادية التي بلغتها الدول ولذلك فقد أصبح هذا المؤشر أداة فعالة في ايدى صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولى الاستثمار ورجال الأعمال ويحوز على اهتمام بالغ بنتائجه وقد ضم هذا المؤشر (161) دولة منها (19) دولة عربية سنة 2005 مقارنة مع (155) دولة منها (17) دولة عربية سنة 2004. وقد احتلت مصر الترتيب رقم (103) من اجمالى (161) سنة 2005 بعد أن كانت تحتل الترتيب

رقم (95) من اجمالي (155) سنة 2004. مصر احتلت ترتيبا متأخرا مقارنة بباقي الدول العربية باستثناء الجزائر التي جاءت في ترتيب متأخر طبقا لهذا المؤشر وذلك في عامي 2004 - 2005.

وقد تم تقسيم الدول العربية طبقا لهذا المؤشر إلى مجموعات هي:

1. دول ذات حرية اقتصادية كاملة لم تضم أى دولة عربية.
2. دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة، ضمت كل من البحرين، الإمارات، الأردن.
3. دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة، ضمت كل من المغرب ومصر والجزائر.
4. دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا وضمت دولة واحدة هي ليبيا.

المؤشر السادس: مؤشر الشفافية:

يصدر هذا المؤشر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية ويتم حساب مؤشر النظرة للفساد أو الشفافية من خلال قياس درجة الفساد المتفشي بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة ويستند المؤشر إلى (16) مسحا تقوم بها (10) مؤسسات مستقلة، يتراوح التقييم بين (10) درجات "شفافة جدا" وصفر "فاسدة جدا" واعتبرت منظمة الفساد العالمية الرصيد (5) خطأ فاصلا بين الدول التي تعاني والدول التي لا تعاني من مشكلة فساد خطيرة. ويضم هذا المؤشر (159) منها (19) دولة عربية سنة 2005 مقارنة ب(146) دولة منها (18) دولة عربية سنة 2004 احتلت مصر الترتيب رقم (70) من اجمالي (159) سنة 2005 بعد أن كانت تحتل الترتيب رقم (77) من اجمالي (146) سنة 2004

مصر احتلت ترتيبا متأخرا مقارنة بترتيب كل من الإمارات والأردن والبحرين في عامي 2004 - 2005 باستثناء الجزائر التي جاءت متأخرة عنها في الترتيب طبقا لهذا المؤشر وذلك في عام 2004 - 2005 أما المغرب فقد جاءت متأخرة عنها في الترتيب في سنة 2005 فقط. وقد استحدث هذا المؤشر قائمتين تضم الأولى الدول العشر الأقل فسادا وتضم الثانية الدول العشر الأكثر فسادا ومن الجدير بالذكر انه لم تصنف أية دولة عربية ضمن هاتين القائمتين.

المؤشر السابع: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك الدولي World Bank ومؤسسة التمويل الدولية IFC في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع

بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكامن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثماري. ويضم هذا المؤشر (155) دولة منها (16) دولة عربية سنة 2005 مقارنة ب (145) دولة منها (13) دولة عربية سنة 2004 وقد احتلت مصر الترتيب رقم (141) من اجمالي (155) دولة سنة 2005. مصر احتلت ترتيبا متأخرا مقارنة بجميع الدول العربية محل المقارنة وذلك طبقا لهذا المؤشر سنة 2005.

وبناء على ذلك يتضح أنه بالنسبة للمؤشرات الأولى والثالث والرابع والخامس والسادس، قد جاء ترتيب مصر فيها متأخرا عن مثيلتها من الدول العربية المجاورة وعلى رأسها البحرين والإمارات والأردن والمغرب، أما بالنسبة للمؤشر الثاني "مؤشر القدرة على الإبداع" بفرعيه: مؤشر الأنشطة التقنية، ومؤشر رأس المال البشري، فقد احتلت مصر ترتيبا متقدما بالنسبة لمثيلتها من الدول العربية المجاورة أي انه بالنسبة لاجمالي المؤشرات الست والتي تقيس قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تحقق مصر تقدما إلا في مؤشر واحد بينما أخفقت في المؤشرات الخمس الأخرى وذلك بمقارنتها بمثيلتها من الدول العربية الأخرى ويمكن القول أن قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اقل من دول عربية أخرى مجاورة

ومن العوامل التي ساهمت في انخفاض قدرة مصر على جذب المزيد من الاستثمار المباشر ما يلي:

1. الافتقار إلى حرفة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر
2. عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وإتباع سياسات غير مرنة في التعامل مع المستثمر
3. نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي
4. اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر على نوعيات محددة من القطاعات مثل البترول والسياحة
5. ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية عموما ومن بينها مصر بصفة خاصة

المبحث الثاني

سبل تحسين مناخ الاستثمار في مصر

نتناول في هذا المبحث التعرف على سبل تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وذلك بدراسة العقبات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر وكيفية مواجهتها، والاشارة الى تأثير قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 ومؤتمر دعم الاقتصاد المصرى فى شرم الشيخ فى مارس 2015 على مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: العقبات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر وكيفية مواجهتها:

أولاً: أهم العقبات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر:¹

وتتمثل هذه العقبات فى العقبات القانونية والعقبات التنظيمية والإجرائية والإدارية ثم العقبات الاقتصادية، ونستعرضها بايجاز فيما يلى:

(أ) : العقبات القانونية التي تواجه الاستثمارات:

- 1- عدم وجود قانون موحد ينظم الاستثمارات فى البلدان النامية وخاصة العربية منها مما يشنت المستثمرين بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسئول لآخر ومن وقت لآخر.
- 2- انعدام الاستقرار فى التشريعات المنظمة للاستثمار فى بعض البلدان مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان علي استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية وعدم ثباتها الامر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار.

1 أنظر:

Standortdeterminanten der Direktinvestitionen deutscher Unternehmen, Universität Konstanz, Fakultät für Verwaltungswissenschaft, Konstanz 2010. S.33.

Weiskopf, I. : The Impact of Foreign Capital Inflow on domestic Savings in Underdeveloped Countries, in: Journal of International Economics, Vol. 2 1972. P.38.

3- غياب الوضوح فى نصوص قوانين الاستثمار فى بعض الدول وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون هذه القوانين.

4- القيود التى تفرض على المشروعات أى اقتصار أوجه الاستثمارات لمواطنى الدول المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين أى تملك الدولة أكثر من 51 % وحرمان الوافدين من مزايا كثيرة.

فلا بد من وجود اطار قانوني يرسى الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وللحركة الاستثمارية بصفة خاصة بشكل ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة فى شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية، كما لا بد من ان تتميز القوانين بعدم التعقد والتناقض خاصة فيما يخص بعض الإجراءات أو التطبيقات العملية لتلك القوانين.

(ب) العقبات التنظيمية والإجرائية والإدارية:

1- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار فى بعض البلدان النامية والعربية وتضارب الاختصاصات فيما بينها فى بعض الأحيان وبعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التى يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر فى حيرة وقلق وزعزعة ثقته فى الرغبة فى الاستثمار.

2- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء فى التنفيذ والتأخير المستمر والمتعمد أحيانا مما يؤدى الى ضياع وقت المستثمر فى الروتين أى البيروقراطية فى انجاز المعاملات.

3- عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة فى إدارة اجهزة الاستثمار من اجل انجاز المعاملات بكفاءة عالية.

4- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدى الى خفض الإنتاجية وارتفاع التكلفة ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار.

(ج) العقبات الاقتصادية:

يمكن تخلص العقبات الاقتصادية والمالية التى تعانى منها البلدان النامية فيما يتعلق بالاستثمار وهى:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجيهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية فى بعض الدول العربية يزعزع ثقة المستثمر فى الاستثمار فى أى نشاط اقتصادي أو غير اقتصادي.

2- عدم وجود بيانات أو معلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة فى بعض البلدان النامية.

3- احتكار القطاع العام في كثير من البلدان النامية والعربية الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة إمامه ويسعى القطاع الخاص باستمرار الى تحويل ملكية بعض الأنشطة من القطاع العام للسيطرة عليها.

4- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف لها آثار سلبية على المستثمر اذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى الى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار ويؤدي في النهاية الى نقصان تدريجيا لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج.

ثانياً: أساليب مواجهة مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

(أ) التخطيط المسبق لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر:

من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المصري تركز مشروعات هذا الاستثمار في القطاع الخدمي مثل البترول والسياحة وعزوفها عن القطاع الأول والثاني، والذي يمثل الاستثمار فيهما تعظيم للعائد على الاقتصاد المصري من حيث القيمة المضافة Value Added والتصدير والتشغيل وأيضاً التقدم التكنولوجي، وكذلك من حيث آثار الدفع الأمامية والخلفية 0 ولا يوجد تخوف من عدم قدوم الاستثمار الأجنبي في ظل هذه السياسة، بل على العكس سيجد المستثمر الأجنبي المجال المتاح إليه في إطار خطة تحقق له درجة أكبر من الوضوح والطمأنينة والاستقرار 0

(ب) وضع معيار العمالة كأحد متطلبات قبول الاستثمار الأجنبي المباشر:

مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون تأثيرها سلبي على العمالة والتوظيف أو أن مساهمتها الايجابية تكون ضعيفة، وذلك اما لأنها تعتمد على أسلوب إنتاج كثيف رأس المال أو لأنها لا تجد العمالة الماهرة المدربة التي تحتاج إليها، لذلك فانه لا بد من أن يكون هناك معيار للعمالة ويكون له الأولوية خاصة في ظل ظروف الاقتصاد المصري الذي يعاني من مشكلة البطالة 0 ويمكن أن ينص هذا المعيار على ضرورة التزام المشروع الأجنبي بتوظيف حجم معين من العمالة الوطنية، على أن تحل العمالة الوطنية تدريجياً محل العمالة الأجنبية طالما كانت العمالة الوطنية تتمتع بنفس الكفاءات والمهارات التي تتمتع بها العمالة الأجنبية 0 وهذا المعيار لا يفيد فقط في زيادة التوظف والحد من مشكلة البطالة ولكن يفيد أيضاً في الحد من النفقات الباهظة التي تتفق في صورة مرتبات باهظة بالعملة الصعبة للعمالة الأجنبية 0

(ج) منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية:

هناك مشروعين تنمويين في جنوب الوادي وسيناء يحتاجان إلى رؤوس أموال عالية لا يقدر عليها سوى المستثمر الأجنبي فإذا ماتم توجيه هؤلاء المستثمرين الأجانب إليها عن طريق منحهم مميزات وإعفاءات وحوافز، فإنه سوف يتم تعظيم الاستفادة من هذا الاستثمار وتكون هناك استفادة عظيمة للاقتصاد المصري، كذلك يمكن توجيه المستثمر الأجنبي نحو الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية عن طريق منحه الحوافز والإعفاءات خاصة وأن هناك دراسة للبنك الدولي عن الاستثمار الأجنبي في مصر قد أوصت بالسماح بالاستثمار في مشروعات البنية الأساسية كتوليد الكهرباء وإنشاء الطرق، حيث قدرت نسبة الربح الصافي في المتوسط في تلك المشروعات بنحو 15% هذا بالإضافة إلى آثارها الإيجابية في تخفيف الإنفاق الحكومي في هذه المجالات 0

(د) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية:

ارتفعت الأصوات في السنوات الأخيرة بالمطالبة بالتنمية البشرية كشرط ضروري لتحقيق التنمية، وبالرغم من ذلك فمازالت الدول النامية ومنها مصر بعيدة عن هذا الهدف حيث تحتل مصر موقع متأخر جدا في دليل التنمية البشرية لا يتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها 0 والتنمية البشرية لا تعنى فقط الاهتمام بالفرد من حيث مستوى تعليمه بل يمثل هذا واحد من ثلاثة مؤشرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للإتماء والتنمية، في حين يمثل المؤشران الآخران مستوى الصحة، مستوى الدخل، فإذا ماتم الاهتمام بتلك المؤشرات الثلاثة فإننا سوف نحتل مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية ويكون ذلك مؤشر لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم دوره أيضا 0

خامسا: توجيه سياسة الاستثمار عامة لتشجيع نقل التكنولوجيا الراقية وتطويرها وتطويرها، وذلك في ظل خطة قومية للتنمية التكنولوجية.

المطلب الثاني: تأثير قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 ومؤتمر دعم الاقتصاد المصري

فى شرم الشىخ فى مارس 2015 على مناخ الاستثمار:

فى ضوء تزايد أهمية دور الاستثمار الأجنبى المباشر كمحرك رئيسى لتحقيق التنمية، حرصت مصر على تهيئة البيئة المناسبة لجذب المزيد من هذا النوع من الاستثمارات حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التى تهىء مناخ استثمارى ملائم باعتباره أهم محدد من محددات الاستثمار الأجنبى المباشر، فقامت بتعديل قانون الاستثمار بما يحقق مزيد من المزايا والضمانات المكفولة للمستثمر، ويعتبر قانون الاستثمار الجديد سنة 2015 احد العناصر الأساسية لتهيئة مناخ استثمارى ملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁰

لذلك سوف نتناول تعريف مناخ الاستثمار ثم تأثير قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 وموتمر دعم الاقتصاد المصرى فى شرم الشىخ فى مارس 2015 على وجود بيئة جديدة مهيئة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر⁰

أولاً: - تعريف مناخ الاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار بصفة عامة مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التى تؤثر فى ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

ويتكون المناخ الاستثمارى من مجموعة عناصر اقتصادية وغير اقتصادية، تنقسم العناصر الاقتصادية إلى ايجابية وسلبية: تتمثل العناصر الاقتصادية الايجابية فى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى وانخفاض مستوى الاجور ومدى توافر العمالة المدربة. اما العناصر الاقتصادية السلبية فتتمثل فى كبر حجم العجز فى ميزان المدفوعات وفى الميزانية العامة و ارتفاع معدل التضخم. اما العناصر غير اقتصادية فتتمثل فى الاستقرار السياسى والامنى، مع وجود نظام قانونى وقضائى فعال يحمى المستثمر.

ثانياً: قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 ومدى أهميته فى بناء مناخ الاستثمار فى مصر:¹

¹ أنظر:

وفقا لما يمثله الإطار القانوني كأحد العناصر الأساسية لتهيئة المناخ الاستثماري فقد أدخلت تعديلات جديدة على قانون الاستثمار تهدف إلى بناء مناخ استثماري جديد يعمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نوضحها فيما يلي:

كانت بداية الاهتمام بقانون الاستثمار مع تولى الرئيس السادات الحكم بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، فصدر القانون لاقم 65 لسنة 1971 بشأن رأس المال العربي المناطق الحرة، ثم تبني مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي سنة 1974، فصدر قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم (43) لسنة 1974 وهو من أهم التشريعات التي حددت التوجه نحو سياسة السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات. وقد تم تعديل هذا القانون بأخر رقم (32) لسنة 1977 والذي اتاح للاستثمار المحلي نفس المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والاجنبي⁰ ولكن جاءت مساهمات رؤوس الأموال الأجنبية والعربية خلال فترة تطبيق القانون رقم 43 لسنة 1974 والمعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 بما لا يزيد على 32% فقط من اجمالى المساهمات مما يشير إلى أن القانون لم يتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي بالقدر المطلوب، الأمر الذي استلزم إصدار قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 الذي أضاف بعض الحوافز والأنشطة إلى القانون السابق له⁰ ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1998 باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر والذي تم من خلاله إعطاء العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات للاستثمار، والذي تم تعديله بالقانون رقم 13 لسنة 2004، بهدف تيسير اجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته.

لقد أعطت قوانين تشجيع الاستثمار المتعاقبة مزايا للمستثمرين، وقررت امتيازات للمشروعات التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر. وأهم ملامح هذه القوانين بايجاز عدم جواز فرض الحراسة أو التأميم على رأس المال المستثمر في مصر، واعفاء الأرباح الناجمة عن حصة رأس المال في المشروع وتحويل صافى الربح وجزء من المرتبات والأجور للخارج بالعملات الأجنبية، وأيضا إعادة تصدير المال المنتفع بأحكام القانون عينا أو نقدا. كما أعطت هذه القوانين مزايا للمستثمرين بغرض زيادة فرص الربح أمام الاستثمارات الأجنبية

أحمد جاد كمالى: نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر، القاهرة 2004. ص 20.
 صلاح زين الدين: تأثير العولمة وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية، فى: المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة: "التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربى"، القاهرة 26 - 27 مارس 2002. ص 19.

المباشرة، والحد من المخاطر السياسية التي يخشى المستثمرون مصادفتها في مصر، وتخفيف الأعباء الإدارية والبيروقراطية على المستثمرين الأجانب.

زيادة فرص الربح أتاحت باعطاء تيسيرات أمام المستثمر الأجنبي باعفاء الأرباح التي يحققها من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، وإعفاء المباني السكنية المنشأة بالمال المستثمر من الخضوع لنظام تحديد القيمة الايجارية، وإباحة بيع المستثمر أصوله العينية إلى الغير. ومنحت تيسيرات للحد من المخاطر السياسية، مثل عدم جواز المصادرة أو التأميم إلا للمنفعة العامة وبحكم قضائي وبتعويض عادل، وإباحة تحويل أصل الاستثمار والأرباح والمرتببات. ومنحت تيسيرات لتخفيف الأعباء الإدارية، وذلك بإنشاء هيئة حكومية مستقلة تختص بالتعامل مع المستثمرين عند بدء المشروع وهي « الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة »، ولها شخصية اعتبارية مستقلة، ولها ميزانية مستقلة وهيكل تنظيمي خاص بها مما يحررها من القيود الإدارية.

ومنذ بداية التسعينيات في القرن العشرين، بعد اقرار برنامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، طبقت قوانين جديدة بهدف جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية، من خلال تبسيط وتخفيف التنظيمات والإجراءات التي من شأنها إعاقة قرارات الاستثمار والإنتاج، والتوسع في منح مزايا للمشروعات مثل حرية اختيار مجال الاستثمار، وعدم وجود قيود على جنسية رأس المال وعدم وجود حدود لحجم رأس المال، وحرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره، ويمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة، كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناءً على طلب المشروع.

وفيما يلي أهم تعديلات قانون الاستثمار الجديد لسنة: 2015¹

1- انتهاء الترخيص النهائي للشركات في وقت قياسي:

ومن أهم بنود قانون الاستثمار الجديد ما جاء في الفقرة الأولى من المادة 55، حيث أوضحت ان الهيئة العامة للاستثمار في مصر سوف تتولي إصدار الترخيص النهائي في مدة لا تتجاوز 15 يوما من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة، علي ان يكون ذلك من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وذلك بشرط استيفاء المستندات الموضحة في الطلب المنصوص عليه في المادة 54 من هذا القانون، بحيث يتم تقصير مدة اصدار تراخيص الاستثمار والشركات في اسرع وقت ممكن

1 أنظر: صحيفة الأهرام يوم 2015/3/16.

بينما كان في السابق كان يجب أخذ موافقة اكثر من 75 جهة حكومية وعسكرية قبل بداية مشروع أو شركة ما، وهو ما كان يستغرق ما لا يقل عن ستة أشهر على الأقل قبل بدء المشروع.

2- عدم محاسبة صاحب الشركة عن جريمة قام بها احد مسئولي الشركة:

وايضا من اهم بنود قانون الاستثمار والتي كان عدم وجودها عائق امام الاستثمار العربي والاجنبي أقر القانون الجديد للاستثمار في مصر، الفصل بين الشخصية الطبيعية للمنشأة أو الشركة والمسئول عن الإدارة الفعلية في الجرائم التي ترتكب باسم الشخص الاعتباري، حيث جاء في نص المادة 7 مكرر 1، على أنه في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بأسم ولحساب الشخص الاعتباري لا يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية إلا إذا ثبت علمه بالجريمة، وفي الحالة التي لا يثبت فيها مسئولية الشخص الطبيعي على النحو المحدد في الفقرة السابقة يعاقب الشخص الاعتباري بغرامة لا تقل عن 4 أمثال الغرامة المقرره قانونا للجريمة ولا يتجاوز 10 أمثالها.

3- آلية جديدة لفض المنازعات وتصفية الشركات:

ويسبب وجود عده مشاكل عالقة ومنازعات مع المستثمرين خلال السنوات السابقة، فان قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 سوف يطبق آليتان جديدتان لفض المنازعات وتصفية الشركات في مصر، الآلية الاولى داخل هيئة الاستثمار تختص بنظر الدعاوى الخاصة بنزاعات تخص الهيئة وتنتظر في الدعوى خلال 15 يوما، وتصدر قرارها خلال 60 يوما على أن يكون ملزما للهيئة، وهناك آلية أخرى تتبع دولة رئيس الوزراء تختص بنظر كافة الشكاوى الأخرى وتصدر قرارها خلال 30 يوما، فضلا عن إقرار مادة تخص الوظيفة الاجتماعية لرأس المال.

4- تطبيق خدمة الشباك الواحد لتسهيل اجراءات الاستثمار :

من خلال قانون الاستثمار الجديد سوف يتم تطبيق مبدأ الشباك الواحد، بحيث يستطيع المستثمر انهاء كافة الاجراءات والأوراق، وذلك يعنى تسهيل الإجراءات وإنهاء التراخيص بقصر معاملات المستثمر على منفذ واحد بدلا من عدة منافذ، وضبط مفاهيم الاستثمار والمناطق الاستثمارية وتحديد سلطة إدارة مجلس إدارتها، مع تحديد آلية كيفية استكمال مقومات البنية الأساسية للمناطق الحرة.

5- تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين:

محاور القانون تتضمن تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين والعمل على المساواة بينهم، وربط الاستثمار بأولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنح حوافز استثمار إضافية لتشجيع الاستثمار في مجالات جديدة، كالطاقة الجديدة ونقل التكنولوجيا وغيرها.

6 - توحيد سلطة توقيع الجزاءات:

يتم توحيد سلطة توقيع الجزاءات لتكون في يد الهيئة العامة للاستثمار كضمانة للمستثمر، مع تأكيد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، والشفافية بالنسبة لتسعير الأراضي بإجراءات واضحة وتحديد مقابل الانتفاع.

7 - تعليق الدعاوى الجنائية لحين أخذ رأي هيئة الاستثمار:

ينص القانون الجديد على تعليق الدعاوى الجنائية لحين أخذ رأي هيئة الاستثمار، فلا يجوز إقامة الدعوى إلا بعد أخذ رأي هيئة الاستثمار وسرعة تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات، مع قصر الحق في الطعن ببطلان العقود الإدارية المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية على طرفي التعاقد.

8 - دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين:

القانون يضمن لأول مرة دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين عن الشركة، بالإضافة الى تحمل جزء من تكلفة إنشاء البنية التحتية للأراضي الزراعية والصناعية والعقارية، بالإضافة إلى الفصل بين المسؤولية الجنائية والتجارية، كما تضمن وضع حد أقصى 120 يوما للتصفية والخروج من السوق إذا لم ترد الجهة على الشركة.

ثالثا: أهمية مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في مارس 2015 لمناخ الاستثمار:

على الرغم من التوترات السياسية والأمنية في السنوات الماضية، والتي أثرت بقوة على الاستثمارات الأجنبية في مصر، وعلى معدل النمو الاقتصادي منذ ثورة 25 يناير 2011، إلا أن مصر لديها اقتصاد متنوع مع قطاع زراعي متطور بنحو 14% من اجمالي الناتج المحلي، ومع استغلال الثروات المعدنية نحو 40% من اجمالي الناتج المحلي وقطاع الخدمات بنحو 46% من اجمالي الناتج المحلي.

وقد انعقد مؤتمر «مصر المستقبل» لدعم وتنمية الاقتصاد المصري في مدينة شرم الشيخ في الفترة من ١٣ حتى ١٥ مارس 2015، وكان يهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطن المصري من خلال الإصلاحات المستقبلية الرامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو وجذب الاستثمار.

(أ): مشاركة ألمانيا ودول أخرى في المؤتمر:

شارك الوفد الاقتصادي الألماني في المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ، والذي يتأسسه وزير الاقتصاد الألماني زيجمار جبريل، ويضم 80 مشاركاً يمثلون كبرى الشركات الألمانية العالمية. ومن بين المشاركين رؤساء مجالس إدارات ومديري Thyssen Krupp الصناعية العملاقة، وشركة BASF أكبر منتج للكيماويات في العالم، ومؤسسة Siemens الكبرى وشركة AG Daimler للمحركات والسيارات، وشركة RWE العالمية للبتروول والغاز وأكبر ثاني منتج للكهرباء في ألمانيا، وشركة Bavarian Auto للسيارات وشركة Allianz للتأمين وشركة Linde للغازات الصناعية والصناعات الهندسية، وشركة Hankel للكيماويات، بالإضافة إلى شركة طيران لوفتهانزا Lufthanza وهيئة السكك الحديدية والانفاق الألمانية Deutsche Bahn ومؤسسة البريد الألماني Deutsche Post DHL. كما أن مؤسسات التمويل الألمانية والهيئات التجارية شاركت بقوة وعلى رأسها بنك الائتمان الألماني لإعادة الإعمار KfW وهيئة التجارة والاستثمار الفيدرالية الألمانية GTAI، بالإضافة إلى الغرف التجارية والصناعية. كما شارك ممثلو المؤسسات المالية الدولية في مؤتمر مصر الاقتصادي «مستقبل مصر» بشرم الشيخ في الفترة من 13 إلى 15 مارس 2015.

ومن الدول المشاركة في المؤتمر المملكة العربية السعودية بنحو 800 مستثمر ورجل أعمال سعودي ومصري، واليابان ساهمت بحضور ومشاركة مندوبى الشركات اليابانية في المشروعات التنموية، وخاصة المتعلقة بتنمية منطقة قناة السويس. وحضر عدد من رؤساء كبريات الشركات الإيطالية والتي تعد فرصة متميزة لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين. الإمارات العربية تقدمت بمشاريع اقتصادية عملاقة في مؤتمر مصر الاقتصادي وتتجاوز قيمة المشاريع الإماراتية المشاركة 10 مليارات دولار. دولة الكويت ساهمت في نجاح المؤتمر من خلال مشاركة من القطاعين الرسمي والخاص بهدف تنويع الاستثمار، والهند شاركت بعدد كبير من الشركات الهندية التي تعمل في مجالات متعددة، خاصة صناعات البلاستيك والبوليستر وغيرها من الصناعات المرتبطة بإنتاج المواد الخام. وشاركت في المؤتمر وفود من المستثمرين وممثلى كبرى من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وبريطانيا. كما اشترك عدد كبير من مسئولى المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(ب) الحصيلة الاقتصادية والسياسية للمؤتمر :

أظهر تقرير اقتصادى حديث حالة من التفاؤل لثمار مؤتمر مصر الاقتصادى بشرم الشيخ، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية خلال الفترة المقبلة بعد عقد اتفاقيات الاستثمار المباشر، ومذكرات التفاهم والدعم القوى لدول الخليج لتعزيز قدرات الاقتصاد المصرى. ان إجمالى الاتفاقيات والمساعدت خلال المؤتمر وصل لنحو 185 مليار دولار، كما أن المساعدات الخليجية التى أعلنت عنها كل من الإمارات والسعودية والكويت وعُمان بلغت نحو 12.5 مليار دولار ستوفر للحكومة مساحة لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة إلى حين استئناف دورة الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال هذه السيولة.¹

وهذه المساعدات تتراوح بين ودائع نقدية بقيمة 6 مليارات دولار، ونحو 6.25 مليار دولار فى صورة استثمارات، ودعم مباشر للموازنة العامة بقيمة 250 مليون دولار، وستلعب هذه المساعدات دورًا محوريًا فى دعم تدابير البنك المركزى لسد عجز الموازنة بالتزامن مع القضاء على سوق الصرف الموازية. وهذه المنح والمساعدات المعلنة تتجاوز الأهداف التطلعية السابقة ما بين 6 - 8 مليارات دولار، ومن شأنها تمكين الحكومة المصرية من تمويل عجز الموازنة لمدة تتراوح بين 12 - 18 شهرًا، بفضل ضخ سيولة نقدية قيمتها 6 مليارات دولار مقابل العجز البالغ 6 مليارات دولار بموازنة السنة المالية 2016/2015، على نحو 4 مليارات دولار عجزًا، بالإضافة إلى مليارى دولار ناشئة عن المتأخرات المستحقة لشركات البترول العالمية من الهيئة المصرية العامة للبترول. والحكومة قامت بدراسة أكثر من 120 مشروعًا فى إطار الاستعدادات للمؤتمر الاقتصادى، 52% منها فى قطاعات النقل والدعم اللوجيستى والإسكان والمرافق، وتم إعداد قائمة نهائية لنحو 60 مشروعًا.

وفيما يلى بعض أهم النتائج الاقتصادية للمؤتمر:

1- مذكرات تفاهم وقعت مع شركات ومستثمرين بشأن مشروعات سيتم الاتفاق عليها لاحقًا، وتقترب قيمة تلك المشروعات من 100 مليار دولار.

¹ أنظر: المجموعة المالية هيرميس: تقرير حول حصاد مؤتمر مصر الاقتصادى، انطلاقة جديدة للمستقبل. القاهرة 2015/3/17. ص 20.

2- اتفاقات مع شركات ومستثمرين على مشروعات محددة، بلغت قيمتها ما بين 36 و38 مليار دولار، جزء كبير منها في قطاع الطاقة والبقية في قطاعات أخرى.

3- منح ومساعدات دولية تصل إلى 5 مليارات دولار، وخليجية بقيمة 12,5 مليار، تتفاوت ما بين ودائع في البنك المركزي لدعم وضع العملة المحلية، وتمويل صادرات وضمانات ائتمانية.

وأبرز القطاعات المستفيدة كان القطاع الإسكاني والعقاري، حيث بلغت قيمة الصفقات والاتفاقيات أكثر من 56 مليار دولار. وفي مجال الغاز، بلغ حجم الصفقات الموقعة مع شركات عالمية نحو 21 مليارات، و350 مليون دولار. يضاف إليها صفقات في مجال الكهرباء، حيث تم توقيع اتفاقيات بقيمة إجمالية وصلت إلى 16 مليارات و300 مليون دولار. وفي القطاع اللوجستي، تجاوز حجم الصفقات الموقعة السنة مليارات ونصف المليار دولار.

ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى الفوائد غير الاقتصادية لهذا المؤتمر الهام، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. استعادة مصر مكانتها الدولية التي أهدرت في السنوات الماضية.
2. كسر حالة الاحباط وبعث الأمل في مستقبل أفضل.
3. توجيه رسالة إلى الغرب بأن مصر ليست دولة فاشلة ولها ثقلها السياسي والحضارى اقليميا وعالميا.
4. اثبات أن مصر هي بلد الأمن والأمان وقادرة على تحقيق الاستقرار.
5. عودة ثقة الدول المصدرة للسياحة في المناخ العام في مصر.
6. تأكيد دور مصر الاقليمي في محيطها العربى والاسلامى، وتحسين علاقة مصر بالدول الأفريقية.

(ج) أهم خمسة مشاريع في المؤتمر الاقتصادي العالمي بشرم الشيخ مارس 2015:

1- محور قناة السويس وقناة السويس الجديدة:

تعمل الحكومة المصرية علي انجاز وتشغيل قناة السويس الجديدة في اغسطس 2015، كما تم عرض مشاريع محور قناة السويس علي المستثمرين العرب والاجانب لتمويل مشروعات محور قناة السويس والذي من المتوقع ان يكون نقله اقتصادية لمصر، خاصة عند ربطه بقناة السويس وخدمات السفن والحاويات وعدد من مصانع تجميع السيارات في محور قناة السويس وايضا مصانع صناعة المنسوجات والبتروكيماويات والزجاج والالكترونيات، وحسب تخطيط محور قناة السويس، فهو يهدف الي تحويل قناة السويس الي مركز لوجيستي للسفن عالميا.

2- مشروع واحة اكتوبر الاستثماري والاسكاني:

وتبلغ تكلفة مشروع واحة اكتوبر حوالي 150 مليار جنيه وهو المشروع الاضخم بجانب مشاريع قناة السويس ومحور قناة السويس، وسوف يقوم المستثمرون العرب والاجانب بتمويل مشروع واحة اكتوبر خلال السنوات القادمة، حيث سوف يكون موقع واحة اكتوبر بمنطقة التوسعات الجنوبية بمدينة 6 أكتوبر ويحدها وسيتكلف هذا المشروع 150 مليار جنيه. من المتوقع ان يحقق عائد اقتصادي يتراوح بين 25 إلى 30%.

3- مشروع زايد كريستال سبارك اطول برج في مصر:

من اهم المشاريع السياحية والاستثمارية وسوف يحوي أعلى برج في مصر بطول ٢٠٠ متر، علي ان يتم تنفيذه في مدينة الشيخ زايد غرب محافظة الجيزة، على مساحة 190 فدانا 798 ألف متر مربع، وسيطرح بنظام الشراكة بين المطورين العقاريين وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

4- محطات كهرباء عملاقة:

من المشاكل المتأصلة في مصر خلال السنوات الماضية مشكلة الكهرباء والطاقة، سواء لاستخدامات المواطنين أو استخدامات المصانع والمناطق السياحية والاستثمارية، وقد كان ومن اهم مشاريع المؤتمر الاقتصادي طرح عدة محطات كهرباء جديدة والاشترك في تمويلها من مستثمرين مصريين واجانب حسبما صرحت وزارة الكهرباء محطة كهرباء دمنهور المركبة قدرة 1500 ميغاوات، محطة كهرباء ديروط المركبة قدرة 2250 ميغاوات، محطة كهرباء بني سويف المركبة قدرة 2250 ميغاوات، محطة كهرباء المحمودية قدرة 750 ميغاوات، محطة كهرباء السيوف قدرة 750 ميغاوات.

5- مركز لوجستي للحبوب والغلل في محافظة دمياط:

تقدمت وزارة التموين في المؤتمر الاقتصادي العالمي بشرم الشيخ بمشروع انشاء المركز اللوجستي للحبوب والغلل والسلع الغذائية في محافظة دمياط، بجانب تحديث ميناء دمياط ليستقبل سفن الحبوب العملاقة، بتكلفه تبلغ 13 مليار جنيه، بجانب مشروع إنشاء ميناء الصيد في دمياط بتكلفه نصف مليار جنيه.

المبحث الثالث

تطور الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر

تحتل مصر موقعاً استراتيجياً فريداً وتمثل للسياسة الخارجية الألمانية بوابة إلى المنطقتين العربية والإفريقية. وتقدير ألمانيا لمصر يمتد إلى الناحية السياسية بسبب موقفها البراجماتي المعتدل تجاه إسرائيل، منذ حقبة الرئيس السادات وما بعدها. وقد تأثرت تدفقات الاستثمارات الألمانية المباشرة بالعلاقات بين البلدين في مختلف العصور وتغير النظم السياسية في الدولتين.

وفي تحليلنا للاطار الاقتصادي والسياسي للاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر سوف نقوم بتحليل الاستثمارات الألمانية وآثارها على الاقتصاد المصري، حيث ندرس مجالات التعاون الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حقبة التأميم، ثم تطور الاستثمارات الألمانية في حقبة اقتصاد السوق منذ السبعينيات، ونركز تحليلنا على هيكل الاستثمارات الألمانية في مصر، خاصة في قطاعات البترول والصناعة والخدمات.

المطلب الأول: تحليل الاستثمارات الألمانية وآثارها على الاقتصاد المصري:

تعتبر مصر منذ القرن التاسع عشر مجالا لتدفق الاستثمارات الانجليزية والفرنسية، أما الاستثمارات الألمانية فقد تدفقت بعد الحرب العالمية الأولى، ففي عام 1920 أنشأت شركة سيمنز Siemens مشروعاً مشتركاً بنسبة 16% اندمج بعد ذلك في شركة مصرية للكهرباء. ومنذ ذلك الحين تطور التعاون الاقتصادي بين مصر وألمانيا بشكل ملحوظ رغم تغير المعوقات والظروف السياسية.

وفيما يلي ندرس مجالات التعاون الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حقبة التأميم، ثم تطور الاستثمارات الألمانية في حقبة اقتصاد السوق منذ السبعينيات، ونركز تحليلنا على هيكل الاستثمارات الألمانية في مصر، خاصة في قطاعات البترول والصناعة والخدمات.

أولاً: التعاون الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حقبة التأميم:

بعد الحرب العالمية الثانية جرت محاولات لنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا، وتم انشاء الغرفة التجارية الألمانية المصرية سنة 1951، وتغير اسمها فيما بعد الى الغرفة التجارية الألمانية العربية Deutscher-Arabischer Handelskammer. وأقامت ألمانيا الاتحادية علاقات دبلوماسية

بمصر بعد سنة 1952 كأول دولة فى الشرق الأوسط، وفى سنة 1953 زار وفد اقتصادى ألمانى رسمى مصر، وبحث موضوعات التعاون الاقتصادى بين البلدين، وأثمر هذا التعاون عن انشاء مصنع سجاد كيميا فى أسوان، وانشاء محطة قوى كهربية فى القاهرة، والمساهمة فى انشاء شركة الحديد والصلب المصرية، حيث قدمت شركة Demag الألمانية بتقديم 20% من الآلات والمساهمة بنحو 7% من رأس المال وتقديم المعونة الفنية والتدريب للقيادات الادارية والفنية.¹

وجرى التعاون فى مجال تصاريح الانتاج فقدمت شركة باير Bayer للكيمياويات والأدوية تصاريح انتاج لشركة مصرية، والتي اندمجت فيما بعد فى شركة الاسكندرية للصناعات الكيماوية والأدوية (اليكسكو)، وفى نفس الوقت أعطت شركة شيرنج للكيمياويات تصاريح انتاج لشركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)، وبعد ذلك تولت شركات ألمانية أخرى اعطاء تصاريح انتاج لشركات مصرية.

وفى مجال صناعة الآلات أعطيت تصاريح انتاج، وفى سنة 1959 عقدت اتفاقية بين شركة كلوكنر هلبورد Klokner والحكومة المصرية لانشاء مصنع لعربات النقل ماجروس Magerus، واعطاء تصاريح لصناعة الموتورات، وقامت بتوريد آلات وأدوات انتاج قيمتها مائة مليون مارك ألمانى، وكان الشريك المصرى هو شركة النصر للسيارات. كما أعطيت تصاريح انتاج مضخات أعماق ومحارث آلية، الا أن شركة النصر لم تقم بتنفيذها.

فى فترة الستينيات تأثرت الاستثمارات الألمانية فى مصر بقوانين التأميم للمشروعات الأجنبية، وكذلك بقطع مصر العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية لاعترافها بإسرائيل سنة 1965، وتجمدت المشاركة الألمانية فى مصر عموماً، وانخفض نشاط شركة سيمنز من 16% الى أدنى حد 2%، وكذلك شركة الحديد والصلب. غير أنه وجدت بعد سنة 1960 بعض المساهمات الألمانية بقرار من رئيس الجمهورية لشركة هوكست الشرقية كمشروع مشترك مع شركة هوكست الألمانية، وكان السبب الرئيسى للسماح بانشاء هذه الشركة هو الحاجة الماسة للدواء. وفى مجال صناعة النسيج نشأت الشركة العربية للملابس بالمشاركة مع شركة نسيج

1 أنظر:

1. Dolzer. R. : Fair and Equitable Treatment: A Key Standard in Investment Treaties, International Lawyer 39 (2005).
2. Heidemann, S. : Deutsche Direktinvestitionen in Aegypten, in: Bulletin of German-Arab Chamber of Commerce, Winter 1988, Vol. 37. No. 37.
3. J. Tobin/S. Rose-Ackerman: Foreign Direct Investment and the Business Environment in Developing Countries: the Impact of Bilateral Investment Treaties, Yale Law School Center for Law, Economics and Public Policy, Research Paper No. 293.

ألمانية في فرانكفورت. وكان نشاط هذه الشركة يدور حول مشروع مشترك للتعاون الاقتصادي في شكل المشاركة في شراء المنتجات وتعهده الجانب الألماني باستيراد جزء من المنتجات لتغطية جزء من تكاليف الانتاج، ويعد انشاء المشروعات المشتركة من أهم صور التعاون الاقتصادي الدولي بين الدول الصناعية والدول النامية.¹

كما قامت معاملات اقتصادية بين شركات ألمانية وشركات حكومية في مصر، وذلك لأجل التغلب على نقص العملات الأجنبية والحصول على عقود للعمل والانتاج داخل مصر، وفي هذا الاطار قامت شركة كلوكنر سنة 1969 بتقديم الآلات اللازمة لانتاج عربات النقل قيمتها 45 مليون مارك ألماني مباشرة الى شركة النصر للسيارات، وجزء آخر لهيئة النقل العام بالقاهرة، وتم دفع القيمة بصادرات مصرية غير تقليدية، كما قامت شركة مرسيدس دايمر بنز بانتاج 1800 عربة نقل قيمتها بلغت 55 مليون مارك ألماني، وتم تغطية هذه القيمة وسدادها بصادرات مصرية غير تقليدية أيضا.

كان لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1965 أثر واضح في تراجع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ورغم توتر العلاقات في تلك الفترة الا أن التعاون في مجال المشروعات المشتركة الانتاجية استمر كما هو واحتفظ بتقاليد راسخة، فوجد أن الاستثمارات الألمانية المباشرة بلغت 19 مليون مارك ألماني وارتفعت في سنة 1971 الى 20.1 مليون مارك ألماني.

ثانيا: تطور الاستثمارات الألمانية في حقبة اقتصاد السوق منذ السبعينيات:

بعد سنة 1971 واتباع ماسمي وقتها بالانفتاح الاقتصادي اتجهت السياسة الاقتصادية نحو تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فتم اعادة العلاقات الدبلوماسية وتقديم مساعدات اقتصادية للتنمية في مصر. انتعشت العلاقات الثنائية بين البلدين وفي سنة 1974 منحت مصر ضمانات بمقدار 250 مليون مارك ألماني، استخدم معظمها في تمويل عملية تحسين نظم الاتصالات والتليفونات، وقد لاقت سياسة الليبرالية الاقتصادية في مصر ترحيبا من الجانب الألماني، وتم تدعيمها بتقديم معونات فنية ومالية، وانتعشت العلاقات بين البلدين بوجه عام. وفي هذه الفترة الأولى لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي كان من الواضح

¹ راجع في ذلك:

ابراهيم شحاته: الصيغ المختلفة للمشروعات العربية المشتركة، جامعة الدول العربية ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة

1981. ص 19.

أن هناك اتجاه نحو تكثيف مشروعات الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر، حيث تم توقيع اتفاقية لتدعيم وحماية رؤوس الأموال بين مصر وألمانيا الاتحادية سنة 1974.

وشهدت الاستثمارات الألمانية توسعا كبيرا منذ الانفتاح الاقتصادي فارتفع حجمها في الفترة 1971-1974 بمعدل 36%، وبلغ سنة 1971 نحو 1.28 مليون مارك ألماني، وتضاعفت هذه الاستثمارات في السنوات التالية، وبلغت سنة 1986 نحو 243 مليون مارك ألماني، أي أنها تضاعفت نحو ثمان مرات خلال 15 سنة.

ثالثا: هيكل الاستثمارات الألمانية في مصر:

تتوزع الاستثمارات الألمانية في قطاعات مختلفة، معظمها في قطاع البترول، ويلى ذلك الصناعات الكيماوية والصناعات الكهربائية والطيران وشركات استثمارية وشركات البناء والتأمين وشركات النقل وصناعة السفن. وكانت معظم الشركات الألمانية التي تستثمر في مصر ذات حجم صغير أو متوسط، وبعد سنة 1978 ساهمت شركات كبيرة في استثمارات ملحوظة، مثل شركة سيمنز وفيروشثال ويتمتع بخبرة طويلة للاستثمار في مصر، إلا أن شركات أخرى تتمتع بنفس القدرات والكفاءة الاقتصادية مثل باير وكلوكنر تراجعت عن الدخول في استثمارات ضخمة في مصر.

ومن أشكال التعاون الاقتصادي إقامة مشروعات مشتركة لفترة محدودة ولتنفيذ مهمات محددة، أو شكل آخر مثل تغطية تكاليف هذه المشروعات أو جزء منها بالصادرات كما كان متبعاً في الستينيات، وكذلك إقامة مشروعات على أساس المشاركة في الانتاج بأن يتعهد الطرف الألماني بتسويق جزء من الانتاج لتغطية جزء من تكاليف المشروع. وبالإضافة إلى هذه الأشكال من المشروعات المشتركة فإن التعاون في منح تصاريح الانتاج اكتسب أهمية كبيرة.

أما عن توزيع المشروعات الألمانية على القطاعات المختلفة حتى بداية الثمانينيات فنجد من ضمن 83 مشروعا وجد 48 في قطاع الصناعة، أي بنسبة 58% منها 9 مشروعات أي بنسبة 60% في المناطق الحرة. وفي سنة 1986 بلغت قيمة الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر 757 مليون مارك، وتتضمن عشرين مشروعا مشتركا وتساهم الشركات الألمانية برأسمال نحو 78 مليون مارك ألماني.

(1) الاستثمارات الألمانية المباشرة في قطاع البترول:

يعتبر قطاع البترول من أهم قطاعات الاستثمار في مصر، والمشروعات المشتركة في مجال البترول لاتخضع لأحكام قوانين الاستثمار وإنما تخضع لقواعد تشريعية وإدارية خاصة بانشائها وإدارتها وممارستها للعمل في مصر واقتسام الربح، وفي سنة 1974 بدأت شركة ديمنكس حق الامتياز في خليج السويس وقامت

بأضخم استثمار لها في مصر، حيث تم إعادة استثمار اضافى بنحو 92% من قيمة تحويلاتها في قطاع البترول والغاز الطبيعي.

(2) الاستثمارات الألمانية المباشرة في قطاع الصناعة: تعتبر الشركات الألمانية في قطاع الصناعة أكبر وأهم مساهمة لتطوير القطاع الخاص في مصر. وطبقا لبيانات البنك الألماني بلغت قيمة الاستثمارات المباشرة الصناعية سنة 1985 نحو 122 مليون مارك ألماني ارتفعت سنة 1986 الى نحو 166 مليون مارك ألماني. وفي مجال صناعة الكيماويات توجد 4 شركات وتأتى بعد ذلك الصناعات المعدنية ثم في المرتبة الثالثة صناعة الآلات. كما وجد ست شركات تعمل في مجال التشييد والبناء.

أما الشركات الكبرى الثلاث هوكست وسيمنز وفيروشثال فتشكل مجموعة خاصة ضمن الشركات العاملة في قطاع الصناعة وهي تعمل من خلال 4 مشروعات مشتركة تمثل نحو 48% من جملة الاستثمارات الألمانية المباشرة. وتتميز هذه الشركات دولية النشاط دون غيرها من الشركات الألمانية العاملة في مصر بأنها أنشأت مشروعات مشتركة مع شركات كبرى من القطاع العام، وتعتبر شركة هوكست من أقدم الشركات الألمانية العاملة في مصر قبل الانفتاح الاقتصادي، حيث أنشأت شركة لانتاج الدواء سنة 1961.

وكان أول مشروع مشترك تقيمه شركة سيمنز في مصر قبل 1952 جرى تأميمه في الستينيات وضمه لاحدى شركات القطاع العام للصناعات الأليكترونية المانكو Elmanco لانتاج أجهزة التحكم الأليكترونية، وتوقع الجانب المصرى الاستفادة من هذا المشروع المشترك في تحسين هيكل الانتاج والتكاليف، الا أنه ظهرت مشكلات كثير عطلت تقدم المشروع، ومن هذه الأسباب عدم كفاءة البنية الأساسية والهيكل الادارى للمشروع، مما دعا شركة سيمنز في نهاية سنة 1978 الى عدم الاشتراك في زيادة رأس المال وانخفضت مشاركة الجانب الألماني الى نحو 5%.

(3) الاستثمارات الألمانية المباشرة في قطاعات أخرى: تعتبر الاستثمارات الألمانية المباشرة في قطاعات الزراعة والخدمات ضئيلة فتصل نسبة مشاركة الجانب الألماني في رؤوس أموال هذه المشروعات الى نحو 20% من جملة الاستثمارات الألمانية في مصر. كما أن المشاركة الألمانية في قطاعات السياحة والبنوك ضئيلة رغم أن ألمانيا تعتبر الشريك التجارى الثانى لمصر.

رابعا: واقع الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر:

(1) إجمالى رأس المال المصدر للاستثمارات الألمانية في مصر:

أكد تقرير صادر عن "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" أن إجمالى رأس المال المصدر للاستثمارات الألمانية في مصر سجل 2.9 مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر الماضى، وقد بلغ عدد الشركات الألمانية

المستثمرة في مصر 632 شركة تتضمن عدة نشاطات على رأسها القطاع الصناعي بحجم استثمارات 1. 6 مليار دولار بعدد شركات يتجاوز 117 شركة وبالنسبة للقطاع السياحي يبلغ فيه حجم الاستثمارات الألمانية 379. 6 مليون دولار بعدد 149 شركة. وأضاف التقرير أن الاستثمارات الألمانية في مصر تتوزع في 21 محافظة تحتل فيها كل من "القاهرة" و"البحر الأحمر" المرتبتين الأولى والثانية بحجم استثمارات 1. 2 مليار دولار وعدد شركات يتجاوز 400 شركة، فيما يبلغ حجم الاستثمارات الألمانية في مدن القناة الثلاث 101. 02 مليون دولار وعدد شركات يصل إلى 16 شركة. وحجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا ارتفع ليتجاوز الأربعة مليارات يورو.¹

جدول رقم (1): الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر في الفترة 1970 - 2011

القطاع	عدد الشركات	تدفق الاستثمار بالمليون دولار
الزراعة	29	4.34
قطاع المعلومات والاتصالات	40	0.20
التشييد والبناء	87	2.53
الخدمات المالية	11	5.13
الصناعة	199	4.253
الخدمات	252	4.33
السياحة	190	5.134
الاجمالي	808	4.542

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة 2011.

¹أنظر:

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوي، القاهرة 2011. ص. 4.

(2) تأثر الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر بأحداث ثورة 25 يناير :

لقد تناقص صافي الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، فبينما كانت في سنة 2007 نحو 11.6 مليار يورو، بلغت في سنة 2008 نحو 9.5 مليار يورو، وانخفضت في سنة 2009 الى نحو 6.7 مليار يورو، وفي سنة 2010 بلغت نحو 6.4 مليار يورو، وفي سنة 2011 انخفضت الى نحو 0.5 مليار يورو. وحتى نهاية سنة 2011 بلغت ضمانات الاستثمار للشركات الألمانية في مصر 3548 مليون يورو، وفي ليبيا 1392 مليون يورو، وفي الجزائر 1041 مليون يورو.

عموما فان حالة الاستثمارات الألمانية المباشرة في دول الربيع العربي تأثرت بالاضطرابات الأمنية والسياسية، وانخفضت الاستثمارات ومازال المستثمرون في حالة ترقب وانتظار لما تسفر عنه التطورات السياسية، ولكن هناك توقعات أن يحدث على المدى الطويل استقرار للنظم الديموقراطية الجديدة في ظل اطار جديد لدولة القانون، التي تضمن المشاركة السياسية والاجتماعية والحريات العامة لكافة الفصائل السياسية، مع تداول سلمى للسلطة، وهذا الاطار يمكن أن يؤدي الى تغيير في الهيكل الاقتصادي. وتتجه الاستثمارات الألمانية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو دول تتميز بتقدم نسبي في الصناعة مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب، في مجالات الصناعات الأليكترونية والسيارات والمنسوجات.

في مصر مازال عدم وضوح الرؤية السياسية يؤثر في تطور الاستثمارات الألمانية المباشرة، ومع ذلك تظل مصر محتفظة بأهمية اقتصادية وسياسية وثقافية لدى الألمان ولديهم نظرة مستقبلية طويلة الأجل فنتجه استثماراتهم نحو مشروعات البنية الأساسية مثل المياه والطاقة المتجددة وقطاع البترول والغاز الطبيعي، كذلك ينظر الى قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعات الغذائية والملابس والأدوية والكيموايات والسيارات أن لها مستقبل واعد في اقتصاد قوى يتمتع بالقدرة على المنافسة في السوق العالمية.

كان النمو الحقيقي للاقتصاد المصري سنة 2012 نحو 1.6%، وبلغ في سنة 2011 نحو 1.8%، ومن المتوقع أن يكون سنة 2013 نحو 0.5%. وقد هبطت الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في مصر، فقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2011/2010 نحو 0.9%، وكانت في السنة السابقة لها نحو 1.3%. وكان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة المالية 2011/2010 نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، وكانت في السنة السابقة لها نحو 6.8 مليار دولار أمريكي، أي مستوى أقل بنحو 32% عن السنة السابقة لها.

أما الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر سنة 2011 فقد بلغت 540 مليون دولار أمريكي تتوزع على نحو 800 شركة، وتوزعت على القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة، فقد بلغت في الصناعة نسبة حوالى

47%، وفي السياحة نسبة 25%، وفي قطاع التشييد والبناء نحو 10%. ولعل هبوط حجم ونسبة الاستثمارات الألمانية المباشرة بعد ثورة 25 يناير يرجع الى صعوبات اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي وتأخر تصاريح البناء وقصور نظم تغطية التكاليف.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير:

يمر الاقتصاد المصري بأزمات وصعوبات، ربما تكون في معظمها من توابع ثورة 25 يناير، فنجد أن الموازنة العامة للدولة مثقلة بالاعباء، والنمو الاقتصادي ضعيف وغير محدد المعالم، وهناك مشاريع كبيرة معطلة والبطالة متزايدة، ونقص الطاقة وتزايد حوادث الانفلات الأمني. وثمة مجموعة من التحديات تواجه الاقتصاد المصري حالياً ومستقبلاً في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولمواجهة الأزمة الاقتصادية يستدعي في الأجل القصير وجود استثمارات تسد هذه الفجوة، كما أن تدني معدلات النمو للنتائج المحلي الاجمالي وانخفاضه وهشاشته هيكله تجعل مصر تعيد النظر في الاستثمارات التي تستهدفها، خاصة الاستثمارات كثيفة العمل وفي القطاعات الإنتاجية والبنية الأساسية، وبما يساعدها على تحقيق اكتفاء ذاتي بمعدلات مرضية على صعيد الغذاء والسلع الزراعية الإستراتيجية، وكذلك انشاء صناعات تمثل قيمة مضافة عالية، وتغيير هيكل الصادرات من المواد الأولية والصناعات التقليدية إلى الصناعات عالية التكنولوجيا، وبخاصة أنه يتوفر رأس المال البشري نسبياً.

كما خفضت مؤسسة فيتش الأميركية التصنيف الائتماني السيادي لمصر عدة مرات، وربطت هذا الخفض بتفاقم عجز الميزانية والاضطرابات السياسية، وأن تصنيف مصر يعكس توازناً بين الضغوط على الاحتياطات النقدية في الأجل القصير والاضطراب السياسي وتدهور الوضع المالي وهروب رأس المال.

احتياطي مصر من النقد الأجنبي فقد 21 مليار دولار من قيمته منذ قيام الثورة، وطبقاً لأرقام للبنك المركزي، فقد انخفض الاحتياطي الأجنبي من 36 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2010 أي قبل قيام الثورة المصرية بأقل من شهر إلى 15 مليار دولار نهاية ديسمبر 2011، وانخفاض الاحتياطي الأجنبي بمقدار 21 مليار دولار نتج عن قيام البنك المركزي بتوفير النقد الأجنبي للحكومة المصرية لاستيراد المواد الغذائية والمواد البترولية وسداد الديون الخارجية المستحقة على الحكومة وخروج المستثمرين الأجانب من الأذون والسندات التي استحققت على الحكومة. وقد خرجت استثمارات أجنبية في الشهور الأولى من قيام الثورة المصرية بنحو 16 مليار دولار، كان معظمها مستثمراً في أدوات دين حكومية كالسندات وأذون الخزانة وأسهم متداولة في البورصة. أما صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد تراجع خلال الربع الأول من العام المالي 2012 - 2013، ليصل إلى 1.108 مليون دولار، بنهاية سبتمبر 2012 بنسبة تراجع بلغت 94.2% عن الربع

السابق عليه، والبالغة 1.86 مليار دولار، ويتراجع نسبته 4.75% عن الفترة المقارنة من العام المالي 2011 - 2012 والبالغة 1.440 مليون دولار.¹

ويوجد عجز مزمن في ميزان المدفوعات المصرية يعود إلى عجز مزمن في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات، وهذا يسبب طلباً متزايداً على الصرف الأجنبي، ويكشف عن مشكلة بنيوية في الاقتصاد المصري، وهي مشكلة لا تتعلق بالسيولة أو النقد، وهذا قد يدفع بمصر إلى مرحلة اقتصادية أكثر صعوبة، فنجد أن احتياطي مصر من العملات الصعبة بلغ حد الخطر عند مستوى 15 مليار دولار، وهذا المبلغ يغطي حاجات مصر من العملات الأجنبية لمدة ثلاثة أشهر فقط.

المبحث الرابع

العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا وتأثيرها على الاستثمار المباشر

نقوم في هذا المبحث بالعرض والتحليل للعلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا وتأثيرها على الاستثمار المباشر، فندرس تطور العلاقات الثنائية بين مصر وألمانيا، ثم تقويم آثار الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر.

المطلب الأول: تطور العلاقات الثنائية بين مصر وألمانيا:

أولاً: تطور العلاقات التجارية بين مصر وألمانيا:

العلاقات التجارية الثنائية تزايدت بوضوح في السنوات الأخيرة، حيث صدرت مصر سنة 2011 إلى ألمانيا سلعا بمقدار 1.7 مليار يورو وكانت حوالي 946 مليون يورو سنة 2010، أما الواردات المصرية إلى ألمانيا سنة 2011 فبلغت 2.4 مليار يورو وكانت نحو 3 مليار يورو سنة 2010. وتشمل صادرات ألمانيا سلع دورة المنتج، وهي سلع كثيفة التكنولوجيا مثل الأليكترونيات، وسلع هيكشر - أوهلين، وهي سلع صناعية كثيفة رأس المال مثل الآلات والسيارات وقطع غيارها، وتصدر مصر إلى ألمانيا سلع ريكاردو من المواد الأولية مثل البترول والسلع الزراعية، وبعض من سلع هيكشر - أوهلين، خاصة سلع صناعية كثيفة العمل مثل المنسوجات، وكثيفة رأس المال مثل منتجات الصلب.²

¹ أنظر في ذلك:

البنك المركزي المصري: النشرة الاقتصادية 2012.

² حول تقسيم وتصنيف سلع التجارة الدولية أنظر:

صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية في عصر التكنولوجيا، دار النيل، المنصورة 2009.

سنة 1991 وقعت اتفاقية بين البلدين لمنع الازدواج الضريبي وجرى تجديدها سنة 2005، وتوجد منذ سنة 1978 اتفاقية لحماية وتدعيم الاستثمارات ثم وقعت اتفاقية جديدة سنة 2005 وتسرى في التطبيق منذ 2009/11/22. كما توجد منذ سنة 2004 اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوربي، وتمنح معاملة تفضيلية للمنتجات المصرية، وتنظم الحوار السياسى والتعاون الاقتصادى وفى المجالات الاجتماعية والاقتصادية. سنة 2011 وقعت اتفاقية بين البلدين لادارة وترشيد استخدام الطاقة فى مصر ومواجهة تحديات تلوث البيئة.

ما يحتاجه المستثمرون قبل أي شيء هو البيئة الاقتصادية الشفافة والتي يسهل التوقع بها والثقة الراسخة في سيادة القانون. ان المستثمرين المصريين مترددون في الاستثمار في دولتهم علي الرغم من أنه ينبغي عليهم أن يكونوا في الصدارة في ظل الظروف الحالية ليعطوا الثقة للمستثمرين الاجانب. والقاعدة التي تحكم وتوجه كل أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر هي توقعات العوائد الثابتة علي الاستثمار فى الأجلين المتوسط والبعيد.

تعد مصر بالنسبة لألمانيا ثالث شريك تجارى فى المنطقة العربية رغم انخفاض حجم التبادل التجارى بين البلدين سنة 2009 حيث وصل الى 3.5 مليار يورو، فى حين بلغت الصادرات المصرية إلى ألمانيا خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2008 نحو 027.1 مليار يورو حيث تمثل الصادرات السلعية، بدون منتجات بترولية، نحو 449 مليون يورو، في حين بلغت الصادرات الألمانية إلى مصر 179.2 مليار يورو خلال نفس الفترة.

وقد بلغت الاستثمارات المباشرة من ألمانيا لمصر سنة 2009 حوالي 260 مليون يورو، وتعد مصر أكبر دولة تحظى بمساعدات إنمائية من ألمانيا، حيث بلغ حجم هذه المساعدات منذ سنة 1963 وحتى سنة 2012 نحو 5.5 مليار يورو، حيث بلغ حجم الاستثمارات الألمانية نحو 1.929 مليار جنيه حتى آخر يونيو 2008 تمثل استثمارات داخلية وفى المناطق الحرة، وهو ما يجعل ألمانيا تحتل المرتبة الثانية عشر بين أهم الدول المستثمرة في مصر، ومن أهم القطاعات المستثمر فيها الكيماويات، صناعة السيارات، الحديد والصلب، والاتصالات.

وأهم الصادرات المصرية إلى ألمانيا تشمل بترول خام، غاز طبيعي، منتجات الزيوت المعدنية، ملابس جاهزة قطنية، منسوجات، منتجات نصف مجهزة من الألومونيوم، خضر وفاكهة طازجة. وأهم الصادرات الألمانية إلى مصر؛ السيارات، الآلات والمعدات، شاسيهات السيارات والمحركات، معدات وآلات للمصانع، ومعدات توليد كهرباء.

وتوجد في مصر عدة منشآت ألمانية لتعميق التعاون التجاري على رأسها غرفة الصناعة والتجارة المصرية الألمانية التي افتتحت في مصر منذ 50 عاما لتعميق التعاون المصري الألماني التجاري.

في إطار التعاون المالي والفني بين مصر وألمانيا وقعت البلدان علي اتفاق في 2010/7/16 حيث يتيح اتفاق التعاون المالي الجديد مبلغ 79 مليون يورو لتمويل مشروعات برنامج الإدارة المتكاملة لتطوير الري، وإعادة تأهيل خزان أسوان القديم، وبرنامج التعليم الابتدائي كما يتيح اتفاق التعاون الفني الجديد مبلغ 23.8 مليون يورو لتمويل مشروعات مركز التميز الإقليمي للطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة ومشروعات اللجنة العليا المشتركة المصرية الألمانية للطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة وحماية البيئة، وبرنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية، وبرنامج تطوير القطاع الخاص، وبرنامج إصلاح إدارة مصادر المياه، ومشروع إدارة مياه الشرب والصرف الصحي، ومشروع دعم حقوق المرأة. يتضمن الاتفاق مشروع لطاقة الرياح بمبلغ 87,5 مليون يورو أي نحو 615 مليون جنيه مصري كقرض مدعوم الفائدة، يأتي ذلك في إطار حرص ألمانيا علي التركيز علي ثلاثة مجالات للتعاون الإنمائي مع مصر في المرحلة المقبلة وهي: رفع كفاءة استخدام الطاقة وتنمية مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، ومياه الشرب والصرف الصحي، والتعليم والتدريب المهني.

ثانيا: تطور العلاقات السياسية والتعاون الاقتصادي بين مصر وألمانيا:

(1) السياسة الخارجية الألمانية تجاه مصر :

بعد الحرب العالمية الثانية انقسمت ألمانيا الى دولتين، وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وألمانيا سنة 1957، حيث تنسم بأنها علاقات بين دولتين لكل منهما ثقله ووزنه داخل المنطقة الإقليمية والجغرافية التي تنتمي إليها كلا الدولتين، كما تربط بين البلدين اهتمامات ومصالح مشتركة ثنائياً ودولياً منها عملية السلام بالشرق الأوسط، والعلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي والتعاون الأورومتوسطي.

تحتل مصر موقعاً استراتيجياً، حيث تمثل بوابة إلى المنطقتين العربية والإفريقية.

(2) المساعدات التنموية الألمانية لمصر :

منذ وقت طويل تحظى مصر بالفعل بالأولوية فيما يتعلق بالمساعدات التنموية الألمانية. ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية الألمانية فقد قدمت ألمانيا لمصر خلال الخمسين عاماً الماضية ما يعادل خمسة مليارات ونصف يورو. ومنذ نهاية سنة 2011 قدمت برلين 112 مليون يورو لدعم الطاقات المتجددة. وتم الاتفاق بعد الثورة على شطب 240 مليون يورو من الديون. ويفترض أن تساهم هذه المرونة المالية في ضمان استمرار الصحة الديمقراطية. وهذا ما تساهم به أيضا اللجنة التوجيهية العربية الألمانية، والتي تتولى تنسيق الحوار

بين البلدين. ورغم أن اللجنة التوجيهية موجودة فعلياً منذ خمس سنوات، ولكن بعد التغيير في المجتمع المدني المصري فإن عملها بات أكثر أهمية. وتقوم ألمانيا بتقديم مخصصات للتعاون المالي والفنى مع مصر لعام 2013 تبلغ قيمتها نحو 354 مليون يورو وهى القيمة التى تعد من أعلى المبالغ المخصصة للتعاون التتموى بين مصر وألمانيا، وتم الاتفاق على توجيه هذه المخصصات للمجالات ذات الأولوية فى خطة عمل الحكومة والتي تأتى فى مقدمتها مجالات خدمات مياه الشرب والصرف الصحى والرئ والكهرباء والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة والتعليم والتدريب والتشغيل والتنمية المستدامة. ويتركز التعاون الثنائى فى التغلب على المشاكل التي تواجه قطاعات ثلاث تتمتع بالأولوية، وهى المياه والطاقة المتجددة وحماية البيئة.¹

ألمانيا تتحمل 25% من دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد المصري، والذي يبلغ خمسة مليارات يورو أو مايعادل 6.7 مليارات دولار. ورغم ان الشركات الألمانية ترحب بالتحويلات السياسيه فى مصر، الا أنه لا توجد اصلاحات اقتصادية موازيه لها، ذلك لأن السلطات البيروقراطية تتردد فى اتخاذ قرارات بشأن تشجيع الاستثمار. فى ديسمبر 2012 قررت ألمانيا بسبب تدهور الاوضاع السياسية فى مصر تعليق الالغاء الجزئي لديون مصر لدى المانيا، والذي يصل الى 250 مليون يورو. ويبلغ اجمالي الديون المصرية لدى المانيا مليارين ونصف يورو. وتشكل المانيا الشريك التجاري الثالث لمصر بعد الامارات العربية المتحدة والسعودية.

الشركات الألمانية الموجودة فى مصر نجحت من خلال المبادرة القومية للتوظيف فى مارس 2012 فى توفير 7 آلاف فرصة عمل جديدة للمصريين فى تلك الشركات، وهذه الشركات تعمل حالياً على رفع كفاءة هؤلاء العاملين عن طريق برامج تدريب منفذة من قبل الغرفة التجارية الألمانية بمصر.

المطلب الثانى: تقويم آثار الاستثمارات الألمانية المباشرة فى مصر:

أولاً: مشكلات تواجه الاستثمارات الألمانية المباشرة فى مصر:

توجد بعض العقبات والمشكلات التى تواجه الاستثمارات الألمانية المباشرة فى مصر وتؤدى الى تقلصها أو بطء نموها. ولعل تحسين مناخ الاستثمار فى مصر والتلاؤم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وكسب ثقة المستثمرين الأجانب يحتاج الى جهود مضاعفة.

¹ حول مشروعات ألمانيا فى مجالات الطاقة والمياه فى مصر راجع:

وهناك مصاعب تتمثل فى الناحى الادارية وعدم كفاءة البنية الأساسية، وهى عوامل لاتشجع المستثمرين الأجنب على الاقدام على مشروعات استثمارية جديدة، وكذلك تعقد اجراءات التصريح للمشروعات الاستثمارية وتنفيذها، الا أن جهود الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تعتبر خطوة هامة نحو تبسيط هذه الاجراءات وتشجيع الاستثمارات الألمانية المباشرة فى مصر.

ثانيا: الآثار التنموية للمشروعات الألمانية المشتركة:

يتضح من دراسة وتحليل أنشطة المشروعات الألمانية المشتركة فى مصر أن معظمها شركات ذات حجم متوسط أو صغير، ويعتمد الجانب اللمانى على التمويل المحلى وأيضاً تدبير العملات الأجنبية اللازمة عن طريق الجانب المصرى نفسه أو شركاء أجنب آخرين. وفى هذا الصدد توجد أشكال خاصة للتعاقد مثل التأجير التمويلى وأيضاً تقديم الجانب المصرى للأرض الخاصة لبناء المشروعات عليها، وتقديم اليد العاملة وتسهيلات أخرى.

ان دوافع الاستثمار لدى الجانب الألمانى تتركز أساساً فى الاستفادة من امكانيات السوق المحلية فى مصر، وذلك يتضمن زيادة حجم التجارة الخارجية وأيضاً منح تصاريح انتاج داخل البلاد. أما عن هدف تشجيع الصادرات المصرية فيأتى فى مرتبة تالية لذلك، وينبغى على الجانب المصرى التعلم من خبرات دول نامية أخرى قطعت شوطاً فى مجال استراتيجية تشجيع الصادرات ورفع قدراتها التنافسية فى السوق العالمية. ولعل تحقيق نتائج ملموسة فى استراتيجية تشجيع الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية يتوقف بصورة أساسية على مدى توفر أسس نجاح هذه الاستراتيجية، ولعل أولها رفع كفاءة وقدرات الانتاج الوطنى.

ولكن الى مدى تعتبر انخفاض تكلفة العمل والانتاج فى مصر عاملاً محفزاً للاستثمارات الألمانية المباشرة فذلك يتوقف على نوع الانتاج نفسه، ففى حالة الفروع الانتاجية التى تؤثر فيها تكاليف النقل بدرجة كبيرة، فانها تجد من الملائم تكثيف نشاطها فى مصر. وبالنسبة للمشروعات التى تعمل فى مجال انتاج المركبات والموتورات مثل ماجيروس دويتس ودايملر بنز وكلوكنر، فانه يضاف الى عنصر تكلفة النقل ضرورة رفع مستوى انتاجية العمل فى مصر، ولعل من أهم المشكلات التى تواجه تدفق الاستثمارات الألمانية المباشرة الى مصر نقص العمالة الفنية والماهرة. ورغم توفر عنصر العمل الماهر فى مصر نسبياً أكثر من دول نامية أخرى، الا ان الكثير منه يفضل العمل فى الدول العربية النفطية. ومن هنا تقوم الشركات الألمانية غالباً باعداد وتنفيذ برامج تدريب لرفع كفاءة ومهارات قوة العمل المصرية فيها.

من التحليل السابق يتضح لنا أن هناك اتجاها متزايدا لجلب الاستثمارات الألمانية المباشرة الى مصر من جانب مراكز اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية، وذلك يعبر عن اهتمام السياسة الاقتصادية الرسمية في كل العهود بتشجيع الاستثمارات الأجنبية أملا في مساهمتها في دفع عجلة التنمية.

واتضح لنا أيضا أن الجانب الألماني يسعى بدرجات متفاوتة وبصور مختلفة الى تكثيف التعاون الاقتصادي مع مصر والاستفادة على تحسن مناخ الاستثمار في مصر في ظل سياسة اقتصادية ليبرالية.

وفيما يلي نقدم تحليلا لآثار الاستثمارات الألمانية المباشرة على الاقتصاد المصرى خاصة في مجالات المشروعات المشتركة وآثارها على التشغيل ونقل التكنولوجيا وميزان المدفوعات.

(1) أثر الاستثمارات الألمانية على التشغيل ورأس المال:

أثر الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر على التشغيل يمكن تقديرها بصورة تقريبية، فمن بين 32 مشروعا انتاجيا جديدا تم تنفيذها توجد 8000 فرصة عمل جديدة، وبذلك تساهم هذا المشروعات الألمانية المشتركة في نحو أقل من 1% لرفع نسبة التشغيل الكلى في مجال الانتاج في مصر، وهذا لا يعد معدلا كبيرا.

(2) أثر الاستثمارات الألمانية على نقل التكنولوجيا:

تعتبر مساهمة الاستثمارات الألمانية المباشرة في نقل التكنولوجيا عاملا مؤثرا يساهم في دفع عجلة التنمية في مصر، وخاصة في نقل المعرفة الفنية، ورفع الكفاءة والخبرة الادارية والتنظيمية، كما تعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية وتحسينها. ويعتبر ادخال أساليب فنية جديدة واعطاء تصاريح الانتاج وحقوق الاختراع وسائل تساهم في اتساع القدرات التكنولوجية في مصر.

قامت بعض الشركات الألمانية باجراء بحوث تكنولوجية مستقلة في مصر، ومن هذه الشركات شركة هوكست الشرقية، والتي تنصب بحوثها على تطوير منتجاتها من الكيماويات والأدوية للسوق المحلية.

ومن الظواهر الهامة في مجال نقل التكنولوجيا أن الجانب الألماني يضع في اعتباره استراتيجية طويلة الأجل لتعليم وتدريب الفنيين المصريين ورفع مستوى قدراتهم العلمية والفنية، وذلك لتنظيم عملية نقل العلم والتكنولوجيا على المدى الطويل. ومن أمثلة الشركات التي تهتم بنقل التكنولوجيا الى مصر سيمنز وايجيماك وبافاريا/مصر وكلوكنر وماجيروس.

خاتمة:

تناولنا في هذا البحث دراسة لدور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة بصفة خاصة. وقمنا بدراسة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد المصري، حيث نشرح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومشكلاته في مصر، كما درسنا مدى قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراستنا لسبل تحسين مناخ الاستثمار في مصر قمنا بدراسة العقبات التي تواجه الاستثمار المباشر في مصر وكيفية مواجهتها، والإشارة الى تأثير قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015 ومؤتمر دعم الاقتصاد المصري في شرم الشيخ في مارس 2015 على مناخ الاستثمار.

وقد تناولنا تطور الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر، فقمنا بتحليل الاستثمارات الألمانية وآثارها على الاقتصاد المصري، وعرضنا أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير.

وقد اجتهدنا في عرض وتحليل العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا وتأثيرها على الاستثمار المباشر، ودرسنا تطور العلاقات الثنائية بين مصر وألمانيا، وتقويم آثار الاستثمارات الألمانية المباشرة في مصر.

مراجع الدراسة:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم شحاته: الصيغ المختلفة للمشروعات العربية المشتركة، جامعة الدول العربية ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة 1981.
2. أحمد جاد كمالى: نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر، القاهرة 2004. ص.
3. البنك المركزي المصرى: النشرة الاقتصادية 2012.
4. صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية فى عصر التكنولوجيا، دار النيل، المنصورة 2009.
5. صلاح زين الدين: تأثير العولمة وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية، فى: المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة: "التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربى"، القاهرة 26 - 27 مارس 2002.
6. صلاح زين الدين: دراسات فى العلاقات الدولية، النظرية والتطبيق، القاهرة 2012.
7. المجموعة المالية هيرميس: تقرير حول حصاد مؤتمر مصر الاقتصادى، انطلاقة جديدة للمستقبل. القاهرة 2015/3/17.
8. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوى، القاهرة 2011.

ثانياً: مراجع بالألمانية والانجليزية:

1. Bundesministerium für Wirtschaft und Technologie: Geschäftsmöglichkeiten in Ägypten, Eine Markt- und Branchenanalyse für die Teilnehmer des MEP Wasserwirtschaft Ägypten 2012, trAIDe GmbH, Chemonics Egypt Consultants, September 2012.
2. Dolzer. R. : Fair and Equitable Treatment: A Key Standard in Investment Treaties, International Lawyer 39 (2005).
3. Heidemann, S. : Deutsche Direktinvestitionen in Aegypten, in: Bulletin of German-Arab Chamber of Commerce, Winter 1988, Vol. 37. No. 37.
4. Heidemann, S. : Deutsche Direktinvestitionen in Aegypten, in: Bulletin of German-Arab Chamber of Commerce, Winter 1988, Vol. 37. No. 37.
5. J. Tobin/S. Rose-Ackerman: Foreign Direct Investment and the Business Environment in Developing Countries: the Impact of Bilateral Investment Treaties,

Yale Law School Center for Law, Economics and Public Policy, Research Paper No. 293.

6. Oppenländer, K. H. , und Gerstenberger, W. : Direktinvestitionen als Ausdruck zunehmender Internationalisierung der Märkte. IFO Schnelldienst, Jg. 45, Nr. 10, S. 3-11. 1992.
7. Standortdeterminanten der Direktinvestitionen deutscher Unternehmen, Universität Konstanz, Fakultät für Verwaltungswissenschaft, Konstanz 2010.
8. T. Eddison/A. Heshmati: The New Global Determinance of FDI Flows to Development Countries, United Nations University, 2009.
9. Uhlig, Ch. Lange, M. : Internationale Produktions-Kooperation im Vordere Orient. Joint Ventures and andere Unternehmerischer Zusammenarbeit, Bochum 1984.
10. Universität Konstanz, Fakultät für Verwaltungswissenschaft, Konstanz 2010.
11. Weiskopf, I. : The Impact of Foreign Capital Inflow on domestic Savings in Underdeveloped Countries, in: Journal of International Economics, Vol. 2 1972.
12. Weiskopf, I. : The Impact of Foreign Capital Inflow on domestic Savings in Underdeveloped Countries, in: Journal of International Economics, Vol. 2 1972.